

مشكلة التفرقة العنصرية في اتحاد جنوب إفريقيا

للكاتبة عابدة بسارة
استاذ الجغرافية المساعد

من الأمور المعروفة في عصرنا الحالي أن الاتحاد في العنصر في داخل الدولة الواحدة يكاد أن يكون من الأمور المستحيلة . لذا نجد أن المشكلات العنصرية لا توجد حالياً إلا في تلك الدول التي توجد بها عناصر مختلفة متميزة تمام التمييز بعضها عن البعض الآخر ، سواء كان بسبب اللون ، أو التقاليد الاجتماعية ، أو غيرها من الميزات . ومن أهم المشاكل العنصرية في وقتنا الحالي هي المشكلة العنصرية في الولايات المتحدة الأمريكية ، وأكثر العناصر اضطهاداً في هذه الدولة هي العناصر الزنجية ، تليها العناصر الصينية واليابانية . كذلك هناك المشكلة العنصرية في كلاً من اتحاد جنوب إفريقيا وروديسيا ، ونجد أيضاً في هاتين الدولتين أن العناصر المضطهدة هي العناصر الإفريقية السوداء ، تليها العناصر الآسيوية . ولكن هنا نشير إلى فرق واضح بين مشكلة التفرقة العنصرية في الولايات المتحدة الأمريكية والمشكلة في كلاً من اتحاد جنوب إفريقيا وروديسيا . فبخصوص الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن الإفريقيين أو الزنوج ومعهم الصينيين واليابانيين ، وهي العناصر المضطهدة ، يكونون أقلية عددية بالنسبة لباقي السكان من البيض ، كما أن هذه العناصر المضطهدة جاءت إلى القارة الأمريكية بمد المستوطنين من البيض . أما في حالة اتحاد جنوب إفريقيا وروديسيا ، فنجد أن المضطهدين من الإفريقيين والآسيويين يكونون أغلبية عددية ساحقة — كما سيتضح لنا من الدراسة القادمة — بالنسبة للمستوطنين من البيض ، بجانب أن الإفريقيين هم الأصحاب الأصليين للأرض .

وقد تحددت علاقة البوير بالسكان الأصليين للمنطقة منذ البداية . فقد اضطر الصيادون من البوشمن^(١) ، نتيجة للضغط عليهم ، إلى الاعتصام في صحراء كلهارى ، أما السكان من الهوتنتوت^(٢) ، فقد سلبوا منهم البوير مراعيهم ومواشيهم . وجدير بالذكر أن هذا الاضطهاد المبكر للسكان الأصليين من البوشمن والهوتنتوت قد أدى إلى زيادة أعداد كبيرة من هؤلاء السكان ، في المراحل الأولى من استعمار جنوب أفريقية . وقد أدى إستيلاء البوير على مراعى وماشية الهوتنتوت إلى إجبار عدد كبير من هؤلاء الهوتنتوت على العيش عالة على الأوروبيين وخدماتهم . ونجد أن شركة الهند الشرقية الهولندية كانت قد جلبت بعض الرقيق من بانتو شرق إفريقية ومدغشقر ، كما جلبوا البعض الآخر من شبه جزيرة الملايو . وقد اختلط هؤلاء الرقيق بالهوتنتوت . كذلك اختلط بعض الهولنديين بالهوتنتوت في المراحل الأولى من الاستعمار ، وذلك بسبب نقص عدد النساء من الهولنديات في هذه المراحل الأولى من الاستيطان ، الأمر الذى دفع بعض الرجال الهولنديين إلى الزواج من نساء الهوتنتوت ، وقد نتج عن هذا الاختلاط جنس ملون سمي بالرجبوت .

. Reheboth

وبينما كان البوير يتوسمون شرماً وشمالاً في هضبة الفلد والكارو ، كانت قبائل البانتو من الزولو والبثوانا وغيرها تتجه أيضاً نحو جنوب إفريقية . وقد نشأ صراع عنيف بين البوير الأوروبيين وبين البانتو دام ما يقرب من مائة عام^(٣).

وقد حدث بعد ذلك أن تنازات هولندا عن منطقة الكاب إلى بريطانيا سنة ١٨١٤ نظير مبلغ ستة ملايين من الجنيهات ، وبذلك أصبح البوير خاضعين مباشرة للحكم البريطانى ،

(١) البوشمن هي قبائل كانت تسكن هذه المناطق منذ القدم وتحترف اساسا الصيد .

(٢) الهوتنتوت هي ايضا قبائل تسكن هذه المناطق منذ القدم وتعمل اساسا برعى الماشية .

(٣) د. دولت صادق ود. محمد السيد غلاب ود. جمال الدين الدناصورى ، الجغرافية السياسية ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، الطبعة الاولى ، سنة ١٩٥٧ ، ص ٧٣

والذى كان يهدف إلى إضفاف نفوذهم والاستئثار بالسلطة . وحينما ألنيت تجارة الرقيق فى مستعمرة الكاب البريطانية سنة ١٨٣٤ ، فقد كثير من الهولنديين عبيدهم الذين اعتمدوا عليهم اعتماداً كبيراً فى الزراعة . وكان نتيجة لذلك أن ترك بعض البوير مناطق استقرارهم الأولى وتوغلوا فى أراضي البانتو ، وبذلك اصطدموا صداماً مباشراً وعنيفاً بقبائل البانتو . وقد حدثت اشتباكات ممتدة بين البوير والبانتو ، وخاصة قبائل الأ كوسما Xosa . وقد تمكن الأ كوسما فى كثير من الأحيان من هزيمة البوير ، كما حدث سنة ١٨١١ وسنة ١٨٣٤ ، وبذلك سيطر البانتو على أجزاء من إقليم الكاب (٤) .

وهكذا فقد البوير الأمل فى احتلال أراضي الأ كوسما التى تقع غرب نهر جريت فاش Great fish ، ومن ثم بدأت الهجرة الكبرى The Great Trek لجماعات البوير منذ سنة ١٨٣٤ ، فأتجهوا صوب الشمال إلى ناتال والترنسفال حيث عبروا نهر الأورانج ، تاركين وراءهم فى مستعمرة الكاب السيطرة البريطانية .

وقد تمت هذه الهجرة الكبرى فى صورة مماثلة لهجرة المستوطنين فى أمريكا ، فانتقل عشرة آلاف بويرى فى عربات تجرها الثيران حملت كل متاع البوير ونساءهم وشيوخهم وأطفالهم ، بينما ركب الرجال الخيول وفى يدهم السلاح منطلقين عبر نهر الفال إلى سهول ترانسفال وسوازى لاند . واستمر تقدم البوير حتى كانت معركة عظيمة بينهم وبين الزولو عام ١٣٨ على نهر عرف فيما بعد باسم نهر الدم ، وهو أحد روافد اليفاننس الجورجو . ولم يستتب لهم الأمر بعد هذه المعركة ، إذ أن الأمر اقتضى سلسلة من المارك خاضوها ضد التابيل فى وسط وشمال الترنسفال ، وعلى أثر ذلك فكك الأوروبيون الزولو وبعثوهم فى مناطق مختلفة ، ثم كون البوير جمهوريتى الأورانج والترنسفال (٥) .

(٤) يسرى عبد الرازق ، السلالات البشرية ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، سنة ١٩٦٦ ، ص ٤٠٠ - ٤٠٦ .
(٥) د. محمد رياض و د. كوثر عبد الرسول ، افريقية ، دراسة لمقومات القارة ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، سنة ١٩٦٦ ، ص ٥٠٠ .

وجدير بالذكر هنا ، أنه في أمريكا الجنوبية يوجد في الواقع مثل رائع للتسامح العنصرى ، حيث نجد أن سكان كل جمهوريات هذه القارة هم عبارة عن خليط بنسب متفاوتة يجمع بين السكان الأصليين من الهنود الأمريكيين وبين الأوروبيين ، وأغلب هؤلاء من جنوب أوروبا ، وخاصة من إسبانيا والبرتغال ، هذا إلى جانب وجود ألبان من الآسيويين والمغرب ولأوروبيين الذين من شمال وشمال غرب أوروبا . ومع هذا التباين في التركيب العنصرى لسكان أمريكا الجنوبية ، نجد أنه لا توجد مشاكل واضحة للترفة العنصرية في أى من دول هذه القارة .

وسنعالج في هذا المقال مشكلة التفرقة العنصرية في جنوب إفريقية باعتبار أن مصر ، وهى من أم دول القارة الإفريقية ، تتابع باهتمام مشكلات القارة ، وتتفاعل معها في كثير من المواقف .

نبذة عن تاريخ الاستعمار في اتحاد جنوب افريقية

يرجع أول عهد الأوروبيين باتحاد جنوب إفريقية إلى عام ١٦٥٢ عندما أسست شركة الهند الشرقية الهولندية مدينة الكاب ، لتكون ميناء تلياً إليه سفنهم وهى في طريقها إلى المستعمرات الآسيوية . وتلا ذلك استقرار ممثلى هذه الشركة في بعض مواقع أخرى على الساحل الجنوبي بالقرب من مدينة الكاب . وقد ظلت هذه الشركة تشرف على هذه الإقليم الساحلية الصغيرة المساحة في ساحل جنوب إفريقية ما يقرب من قرن ونصف القرن . ولكن نجد أنه خلال هذه الفترة الطويلة من الاستعمار ، غير الهولنديون ، وهم الملاحون القدامى ، وجهة نظرهم في الاستقرار في تلك الأقاليم من إفريقية ، فتحول معظمهم من ملاحين إلى فلاحين يشتغلون بالزراعة والرعى ، ولذلك جاءت تسميتهم بالبور «Boers» — أو ما معناه فلاح بلغة الإفريكانز — وظلوا هؤلاء يتوسعون نحو الشرق في ساحل ناتال .

أما الإنجليز فقد استمروا يسيطرون على مستعمرة الكاب ، كما أنهم أخذوا يتوسعون في الداخل ، حتى إذا ما اقتربوا من منطقة البانتو ، قامت بينهم وبين البانتو حروب عنيفة

مرفت بحروب الكافير Kaffir ، والتي انتهت باستيلاء الإنجليز على أراضي الأكوسا سنة ١٨٤٦ ، واعترافهم باستقلال البوير في أورانج والترنسفال سنة ١٨٥٢

والجدير بالذكر أن معظم المهاجرين إلى جنوب إفريقيا كانوا من فقراء ومجرى أوروبا. غير أنه يمد أن اكتشف الماس سنة ١٨٦٧ على حدود ولاية أورانج ، بدأ مغاسرو أوروبا وأغنياؤها الراغبون في الثراء في الهجرة إلى جنوب إفريقيا . وقد جاء في أعقاب الأوربيين كثير من الآسيويين ؛ ولا سيما من الهنود . وتلا ذلك اكتشاف الذهب في الترنسفال ، فهاجر إليها البريطانيون في أعداد كبيرة . وحصلت شركة الذهب البريطانية على امتياز استغلال هذه المناجم ، مع حرية الدخول والسفر والإقامة للبريطانيين ؛ وكذلك عدم خضوعهم لأية ضرائب إضافية . ووصلت أعداد هؤلاء المهاجرين الحد إلى حد أن أصبحوا المولدين لمعظم دخل الترنسفال ، ومن ثم أصبحوا يجدون أنفسهم أصحاب حق في توجيه سياستها . فتقدم الإنجليز إلى حكومة البوير بطلبات مباشرة عن ضرورة حصولهم على حق الانتخاب . فكان أن صدرت سلسلة من التشريعات بين سنتي ١٨٠٠ و ١٨٩٤ تحدد من هجرة البريطانيين ، وتزيد من صعوبة الحصول على الجنسية الترنسفالية^(٦).

واستمر النزاع بين الإنجليز والبوير في الترنسفال ، ورأى الإنجليز ضرورة ضم هذه الجمهورية إلى التاج البريطاني . وتساعد النزاع حتى اندلعت الحرب بين البوير وبريطانيا سنة ١٨٩٩ وكان السبب المباشر لاندلاع الحرب هو استيلاء البوير على قطار للإنجليز عند حدود دولة أورانج ، فبادر البوير بالهجوم على ناتال . وقدرت إنجلترا أنها ستهزم الجمهوريتين (أورانج والترنسفال) - وكانت قد عقدتا حلفاً دفاعياً مشتركاً - ، إلا أنها باءت بالفشل ، ومنيت جيوش إنجلترا بهزائم متكررة ، مما دعاها إلى الاستنجاد بكبار قوادها ، ومنهم ككتشر الذي كان في مصر يقود حملتها ضد دراويش السودان . وسرعان ما انقلبت الهزائم إلى انتصارات ، مما اضطر حاكم الترنسفال إلى السفر إلى أوروبا مستنجداً بدولها وخاصة ألمانيا . إلا أن الهزائم التي لقيتها جيوشه أفقدته كل أمل في أن يجد

(٦) د. زاهر رياض ، استعمار افريقية ، المكتبة العربية تصدرها الثقافة والارشاد القومي ، القاهرة ، سنة ١٩٦٥ ، ص ١٩٨ .

وقد أعلن اتحاد جنوب افريقية النظام الجمهورى في أكتوبر سنة ١٩٦٠ ، وكان طوال هذه الفترة تابعا لدول الكومنولث البريطانى British Commonwealth ، إلا أنه انسحب منها في ٣١ مايو سنة ١٩٦١ (٨) .

عناصر السكان في اتحاد جنوب افريقية

يعتبر اتحاد جنوب إفريقيا دولة معقدة من حيث تكوينها العنصرى ولإنتوجرافى . ويمكن تقسيم السكان إلى أربع مجموعات هى : الإفريقيون والأوروبيون والملونون والآسيويون . وستعرض باختصار كل مجموعة من المجموعات الأربع فيما يلى :

١ - الإفريقيون :

يدخل ضمن الإفريقيين البانتو والبوشمن واله، تنتوت ، إلا أن البانتو دون شك لهم الأعباية العددية الواضحة ، إذ أنه بحسب تعداد السكان لسنة ١٩٧٠ (٩) ، كان هناك ١٥ مليوناً من السكان البانتو يكونون ٧٠.٢٪ من جملة السكان البالغين حوالى ٢٠.١٥ مليون نسمة (الجدول رقم ١) .

أما البوشمن والهوتنتوت فهى أقدم عناصر السكان في اتحاد جنوب إفريقيا ، وقد أخذت أعدادهم في التناقص، منذ احتكاكهم بالأو وبين ، وعدم استطاعتهم تكيف أنفسهم مع مقتضيات البيئة . وغالباً ما تحس بقايا البوشمن والهوتنتوت ضمن مجموعة الملونين في التعداد . وقد كان الملونون يكونون ٩.٤٪ من جملة السكان سنة ١٩٧٠ أى أنه إذا أضيف الملونون إلى البانتو ، نجدهم سوياً يكونون حوالى ٨٠٪ من جملة السكان في الاتحاد ، في الوقت الذى يكون فيه البيض ١٧.٥٪ فقط من جملة السكان . (الجدول رقم ١ والشكل رقم ١) .

ويجدر بنا أن نذكر في هذا المجال أن الزوج في الولايات المتحدة الأمريكية يكونون ١١٪ فقط من جملة السكان ، بينما يكون الآسيويون ١٪ من السكان ، أما البيض فلهم الغلبة العددية الكبيرة ، إذ أنهم يكونون ٨٧.٥٪ من جملة السكان .

(٨) د. دولت صادق ود. محمد السيد غلاب ود. جمال الدين الدناورى ، الجغرافية السياسية ، مكتبة الانجلو المصرية ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ، سنة ١٩٧٠ ، ص ٦٨٨
(٩) هذا هو آخر تعداد للسكان ورد في الاحصاءات الدولية الكائنة الصادرة سنة ١٩٧٤

أما في حالة روديسيا الجنوبية ، فنجد أن الإفريقيين يكونون ٩٥٪ من جملة السكان ، بينما يكون الأوروبيون ٤,٥٪ فقط من السكان .

ويعيش الإفريقيون في اتحاد جنوب إفريقية في حالة شديدة من التخلف ، فنجد أن حوالي ٦٧٪ من البانتو يعيشون في الريف ، ويعيش معظمهم في المازل ، وهي تلك المناطق المخصصة لمعيشتهم في الريف ، والتي سيحجز الكلام عنها فيما بعد ، أما الثلث الباقي (٣٣٪) فيعيش في المدن وضواحيها ، في ظروف سيئة للغاية أيضاً^(١٠) .

الجدول رقم (١)

عناصر السكان في اتحاد جنوب افريقية

المجموعة الاثنوجرافية	العدد	النسبة الى جملة السكان ٪
- البانتو	١٥٠.٥٧٩.٥٢	٧٠.٢
- الملونون	٢٠.١٨٤.٥٣	٩.٤
- الآسيويون	٦٢٠.٤٣٦	٢.٩
- البيض (الأوروبيون)	٣.٧٥١.٣٢٨	١٧.٥
- مجموع السكان	٢١٤.٤٤٨.١٦٩	١٠٠.٠

المصدر : Demographic Yearbook 1971, United Nations, 1972

٢ - الملونون :

ويطلق عليهم أحياناً لفظ المولدين Half Castes ، وقد بلغ عددهم سنة ١٩٧٠ حوالي ٢ مليون نسمة ، أي ٩,٤٪ من جملة السكان . ويتركز معظم الملونين في ولاية الكاب وينظر الإفريقيون إليهم على أنهم من العناصر الأوروبية ، غير أن البيض ينظرون إليهم على أنهم إفريقيون ، وهم لهذا السبب لا يتمتعون بامتيازات البيض كاملة ، إلا أنهم دون شك أحسن حالا من الإفريقيين .

(١٠) سنعالج هذا الموضوع بالتفصيل في الأجزاء القادمة من المقال .

٣ - الآسيويون :

نجد أن معظم الآسيويين من أصل هندي، وقد وفدوا إلى جنوب إفريقيا منذ حوالي سنة ١٨٦٠، حينما بدأت الحكومة في جنوب إفريقيا تشجع هجرة الهنود للمعمل في مزارع القصب في ناتال، بدلا من الزولو الذي ثبت عدم صلاحيتهم لزراعة هذا المحصول. وقد وفد مع هؤلاء المهاجرين الهنود المهاثاغندي. وقد انتشر الهنود في باديء الأمر في ناتال، غير أنهم سرعان ما انتشروا في الترنسفال والأورانج. ولكن نجد أن البوير حدوا من هجرتهم إلى هذه المناطق بعد أن سنوا القوانين التي تحول دون امتلاكهم الأرض، والتي تحدد مناطق إقامتهم.

وتطور الأمر بالهنود في اتحاد جنوب إفريقيا حيث اضطهروا من جانب البيض وعمولوا معاملة المجرمين، وبدأ غاندي يدافع عن حقوق بني جنسه في جنوب إفريقيا، ولكن كل محاولاته لهذا الدفاع باءت بالفشل، الأمر الذي جملة يلجأ إلى المقاومة السلمية، والتي انتهت بإلغاء قانون الهجرة بالنسبة للآسيويين سنة ١٩١٤، وتمكن غاندي إثر ذلك من العودة إلى الهند ليقود حركة تحررها من نير الاستعمار البريطاني. كذلك نجد أنه نتيجة لكفاح الهنود في جنوب إفريقيا، فقد سمح للمتروجين من الآسيويين بإحضار زوجاتهم وأولادهم من شبه القارة الهندية.

٤ - البيض أو الأوروبيون :

كان الأوروبيون سنة ١٩٧٠ يكونون ١٧٪ فقط من جملة السكان في اتحاد جنوب إفريقيا. ومعظم البيض من البوير - الذين من أصل هولندي - ومن الإنجليز، بنسبة ٣ : ٢ على وجه التقريب. وقد اختلط الأوروبيون بمصهم مع البعض الآخر، كما اختلط معهم اليهود، بحيث نجد أن اليهود يعتبرون في التعدادات ضمن مجموعة البيض.

بعض مظاهر التفرقة العنصرية في اتحاد جنوب إفريقية وخلفيتها الاقتصادية

يؤمن البوير إيماناً عميقاً بسياسة التفرقة العنصرية في اتحاد جنوب إفريقية ، وذلك ظناً منهم أن هذه السياسة ضمن لهم البقاء في الأراضي الإفريقية ، حيث أن استئصال الأرض في الزراعة والرعي يعتبر أهم نشاط اقتصادي للبوير . أما ما يقام من البيض فيتنفق معظمهم مع البوير في سياسة التفرقة العنصرية ، وذلك أيضاً لضمان سيطرتهم الاقتصادية ، ولو أن بعض البيض ، وخاصة من رجال الكنيسة والصحفيين يعارضون هذه السياسة

وعلينا في الصفحات القادمة . سيتضح لنا بجلاء أن لدوافع الاقتصادية هي في الواقع العامل الأساسي وراء سياسة التفرقة العنصرية في اتحاد جنوب إفريقية .

وسبب إيمان البوير بسياسة التفرقة العنصرية نجد أن اتجاه العدائ نحو مواطنين الإفريقيين يبدأ منذ الصبي ، ففي الترنفال وأوراج يقام تلاميذ الصغار في المدارس موضوع التفرقة العنصرية ، ومن ثم يش الأطفال و جوكاه كرهية للرجل الأسود ، الأمر الذي تظهر نتائجه فيما بعد في معاملة البيض للإفريقيين أسوأ معاملة في هاتين الولايتين (١١) .

وسنورد فيما يلي بعض أمثلة لظواهر التفرقة العنصرية في بعض القطاعات في اتحاد جنوب إفريقية .

التفرقة في السياسة والخدمات التعليمية :

هناك تفرقة كبيرة في السياسة التعليمية تجاه الإفريقيين واللونين عامة . ففي إحدى السنوات كان نصيب الخدمات التعليمية في اتحاد جنوب إفريقية ٤٧٪ من ميزانية الدولة

(١١) يسرى الجوهرى ، المرجع السابق ، ص ٤٠٦

وزعت على أساس ٤٥٪ للبيض ، و ٤٢٪ فقط للآفريقيين . كذلك نجد أن ظروف التعليم للآفريقيين سيئة للغاية . فنجد أنه إذا وجدت مقاعد للتلاميذ الآفريقيين للجلوس عليها ، فإن أربعة تلاميذ يجلسون على المقعد المخصص لتلاميذين . كما أن هذه المقاعد تصنع من الأسمت ، ولذلك نجد أنه في فصل الشتاء يحضر التلاميذ معهم قطع الكرتون ليجلسوا عليها خوفاً من إصابتهم بالأمراض في حالة الجلوس على المقاعد الأسمتية الباردة .

التفرقة في الخدمات العامة :

يطبق اتحاد جنوب إفريقية سياسة التمييز العنصري في جميع الخدمات العامة ، فنجد أنه في داخل محطات السكك الحديدية يخصص قسم من الرصيف للآفريقيين والقسم الآخر للآوروبيين ، وتخصص قطارات للآوروبيين وأخرى للآفريقيين . كما أن القطارات المخصصة للآوروبيين تسير كل ١٣ دقيقة ، أما تلك المخصصة للآفريقيين فتسير كل نصف ساعة ، وتكون قطارات الآفريقيين شديدة الازدحام بحيث نجد أن الركاب يقفون بين العربات . كذلك نجد أن سيارات النقل العام يخصص الرديء منها للآفريقيين ، أما السيارات الجديدة فهي للآوروبيين فقط ، ولا يصرح للآفريقي بالجلوس في مطعم أو مقهى مخصص للآوروبيين . حتى في داخل الحدائق العامة ، توجد مقاعد مخصصة للآوروبيين ، وأخرى للآفريقيين ، وربما لا توجد مقاعد البتة للآفريقيين . وفي حديقة الحيوان لا يصرح للاطفال الآفريقيين بركوب الحيوانات مثل الفيلة والخيول الصغيرة ، وهي تلك الحيوانات المصروح بركوبها للاطفال الآوروبيين .

التفرقة في الحقوق السياسية :

تظهر التفرقة بشكل واضح أيضاً في الحقوق السياسية ، فنجد أن الآفريقي الذي يعمل عند الأوروبي يعتبر زائراً مؤقتاً يخضع لقوانين خاصة ، كما أنه ليس له أى حقوق مثل الأوروبي . أما من حيث التمثيل النيابي ، فلم يكن هناك أى تمثيل لآفريقيين في المجالس النيابية ، فيما عدا بعض أعضاء معينين من البيض لتمثيل غير البيض . وفي الواقع كانت مهمة هؤلاء تسهيل سن القوانين الخاصة بالتفرقة العنصرية ، والتي سيأتي ذكر بعض منها

في الفقرات القادمة. كذلك إمعاناً في فصل مجتمع الأوروبيين عن مجتمع الإفريقيين والملونين والآسيويين ، أنشأت حكومة اتحاد جنوب إفريقية مجلساً خاصاً لتمثيل الملونين ومجلساً خاصاً لتمثيل الآسيويين ، ولكن هذان المجلسان يعتبران ثانويين بالنسبة للمجلس الرئيسي المكون من الأوروبيين فقط .

الدوافع الاقتصادية وراء سياسة التفرقة العنصرية :

سبق الإشارة إلى أنه قد خصصت للإفريقيين مساحات محدودة من الأراضي الزراعية والمراعى في اتحاد جنوب إفريقية لاستغلالها والمعيشة عليها ، وهي ما يطلق عليها اسم المخصصات أو المازل Reserves (١٢) . وفي الواقع نجد أن مساحة هذه المخصصات صغيرة للغاية بالنسبة لعدد الإفريقيين . فالبرغم من أن البانتو يكونون أكثر من ثلثي السكان ، فإن المناطق المسموح لهم بامتلاكها في المخصصات تبلغ حوالى ١٣٪ فقط من جملة مساحة الدولة ، أما باقى المساحة وهي ٨٧٪ ، فلأوروبيين وحدهم حق امتلاك الأرض فيها .

وهذه المخصصات هي في الأصل المناطق التي شغلها القبائل الإفريقية ، ولكن أخذت تتناقص مساحتها بالتدريج نتيجة عمليات الاستيلاء من جانب الأوروبيين . ويلاحظ أنه عندما حددت مساحتها لم تكن هناك إحصائيات دقيقة عن عدد الإفريقيين ، كما لم يؤخذ في الاعتبار الزيادة المنتظرة في عددهم نتيجة للتكاثر الطبيعي (١٣) .

وفي الوقت الذي ادعى فيه البيض أن الهدف من إنشاء المخصصات هو هدف سياسى ، ألا وهو وقاية العناصر الوطنية ، نجد في الواقع أن الهدف اقتصادى بحت ، بل يمكن القول أنه سلاح اقتصادى ذو حدين ، الحد الأول هو تمكين البيض وخاصة البوير ، من

(١٢) أراجع الى ص ٥٠٥ من هذا البحث .

(١٣) د. راشد البراوى ، مشكلات القارة الإفريقية السياسية والاقتصادية ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، سنة ١٩٦٠ ، ص ٩١

امتلاك معظم مساحة المراعى والأراضى القابلة للزراعة فى الاتحاد ، أما الحد الآخر فهو رغبة الأوروبيين فى الحصول على الأيدى العاملة الإفريقية الرخيصة ، وذلك لاستخدامها فى مزارعهم ومصانعهم ومناجمهم ومصانعهم . وقد تسبب فعلا عن ضيق مساحة الأراضى الزراعية فى المخصصات ، وسوء الأحوال فيها ، أن هاجر كثير من الإفريقيين ليعملوا فى مزارع الأوروبيين أو للعمل فى مدن التعدين والصناعة . وقد برزت نتيجة لهجرة الإفريقيين إلى المدن مشكلة جديدة ، ألا وهى مشكلة سكن الإفريقيين فى المدن مع الأوروبيين ، مما أدى إلى حدة التوتر والصدام بين العناصر المختلفة التى تعيش فى المدينة . ومما يجدر ذكره أن بعض الأوروبيين كان يعارض سياسة السماح للإفريقيين بالعمل فى المدن ، إذ أنهم يعتبرون العنصر الإفريقى منافساً قوياً لهم ، بسبب ضآلة الأجور التى يتقاضاها الإفريقى . ونتيجة لتلك المعارضة صدر عام ١٩١١ قانون المناجم والمصانع فى اتحاد جنوب إفريقيا ، والذى حددت بموجبه طبيعة العمل لكل عنصر ، كما فرض على الإفريقيين حمل تصاريح للمرور بالمدن ، وتصاريح للتأخير فى العودة لمخصصاتهم حتى الساعة الحادية عشرة مساءً (١٤) .

وفىما يلى سنعرض لبعض الظروف السائدة فى المخصصات :

المخصصات أو المعازل الإفريقية :

وهى عبارة عن تلك المناطق التى قرر البرلمان أن للإفريقيين وحدهم حق امتلاك الأرض فيها ، وقد أشرنا من قبل إلى أن مساحتها لا تتناسب بتاتا مع عدد الملاك الإفريقيين . وهذه الحقيقة هى من ضمن الأسباب التى تجعل الحالة الاقتصادية والاجتماعية سيئة للغاية فى هذه المخصصات ، فنجد أن الفقر يسود هذه المخصصات ، وخاصة أن الأساليب المستخدمة فى الزراعة هى الأساليب البدائية . بجانب ذلك هناك تذبذب فى التساقط ، الأمر الذى يعرض هذه المخصصات فى كثير من الأحيان إلى الجفاف وانخفاض متوسط غلة القدان . كذلك نجد أن إسراف الإفريقيين فى تربية عدد كبير من الماشية

(١٤) المرجع الأسبق ، يسرى الجوهري ، ص ٤٠٣ - ٤٠٤ .

على المساحة المحدودة من المراعى ، قد أدى إلى تدهور خصوبة أراضى المراعى . وكان نتيجة لانخفاض مستوى المعيشة فى المخصصات أن تركها حوالى نصف الشباب من الرجال للعمل فى المناطق التى يقيم فيها الأوروييون . ويقول الدكتور راشد البراوى نقلاً عن Leo Marquand^(١٥) تعليقاً على هذا الوضع ما يلى : « إن المازل مساحات ينجيم عليها الفقر ولا تستطيع أن تشبع حاجة سكانها ، إنها فى الحقيقة مناطق قروية منحلطة ، أهم صادراتها قوة العمل التى تتوجه إلى المناجم والمصانع والمزارع حتى يتسنى لها الحصول على القدر الكافى من المال الذى يمكنها من أداء الضرائب ، وإطالة الأسرات فى المازل » .

ونظراً لسوء الحالة فى المازل ، وبسبب اشتداد الطلب على الأيدى العاملة وذلك بفضل التقدم الصناعى ، ونتيجة لتقسيم مزارع الأوروييين الضخمة التى كانت قائمة فى القرن التاسع عشر ، فقد اشتدت الهجرة من المخصصات . وجدير بالذكر فى هذا الصدد أنه فى حالات كثيرة نجد أن الإفريقى يقصد صلاته بموطنه الأصلى وقبيلته متى هاجر من المخصصات ، وحتى إذا أراد العودة ، لما استطاع العيش فى هذه المازل ، بسبب شدة ازدهامها ، ولأنه قد أصبح بالإنجل غريباً عنها .

وقد شككت لجنة توملنسون Tomlinson^(١٦) فأشار تقريرها سنة ١٩٥٤ إلى تدهور الحالة فى المازل بسرعة ، الأمر الذى يدعو إلى الاتزاعج . كما ذكر التقرير أن إعادة الاستقرار إلى المازل يتطلب حوالى ٣٥ مليوناً من الجنيهات . ولكن نجد أن هذا التقرير قد أثار الخوف فى نفوس الأوروييين ، وقالوا أن الإصلاحات اللازمة لهذه المازل يكفيها ربع المبلغ المقترح^(١٧) . وبالرغم من أن هذه اللجنة كانت مكونة من الأوروييين ، كما كان يرأسها أوروبى ، إلا أنها لم تستطع أن تنكر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السيئة السائدة فى هذه المازل .

(١٥) المرجع السابق ، راشد البراوى ص ٩٢
(١٦) يلاحظ أن هذه اللجنة كانت مكونة من الأوروييين .
(١٧) المرجع السابق ، ص ٩٢

حالة الإفريقيين خارج المازل :

نجد أن الإفريقيين الموجودين خارج المازل يعيشون أما في مزارع الأوروبيين أو في المدن ، وفي كلتا الحالتين فإن مستواهم الميشى منخفض للغاية . فنجد بالنسبة لهؤلاء الذين يعيشون في مزارع البيض ، فإن حياتهم قاسية ، وذلك بسبب ضآلة الأجور من ناحية ، ومن ناحية أخرى بسبب ضعف الإشراف الحكومى ، وانعدام الخدمات الاجتماعية ، وسوء التغذية . ونجد أن هناك نظامين للأجور في المزارع :

١ - نظام الأجر النقدي مضافاً إليه مبلغ يؤدي عينا . ومن البحث الذى قامت به الأنسة مارجريت روبرتس^(١٨) سنة ١٩٥٩ فى ٧١ مزرعة ، نعلم أن متوسط الأجر النقدي والعيني لأسرة من ٦٥ فرداً هى ١٠٧ من الجنيهات فى السنة ، أى أقل من عشرة جنيهات فى الشهر .

٢ - نظام يتماقد بمقتضاء الإفريقى على العمل لدى المالك الأوروبى مقابل السماح له ولأسرته بالعيش مجاناً فى المزرعة .

أما الإفريقيون الذين يعملون فى المدن ، سواء كان فى التعدين أو الصناعة التحويلية ، أو الخدمات العامة ؛ فإن حالتهم سيئة للغاية أيضاً . فالى جانب القيود المفروضة عليهم والتي سبق الإشارة إليها^(١٩) ، فإن أكبر مشكلة بالنسبة لهم تتعلق بنقص المساكن . كما أن المساكن تكون عادة بعيدة عن أماكن العمل ، مما يترتب عليه ضياع فى الوقت ، وزيادة فى الإنفاق . وقد أشارت لجنة نوملنسون فى تقريرها إلى أنه سنة ١٩٥١ كان هناك نقص يقدر بنحو ١٦٧٠٠٠ مسكن عائلى ، وأنه يلزم إنشاء ١٨٥٠٠٠ مسكن جديد خلال السنوات العشر التالية ، إلا أنه من مجموع الـ ٣٥٢٠٠٠ مسكن ، لم يشيد سوى

(١٨) المرجع السابق ، ص ٩٣

(١٩) ص ٥١٠ من هذا البحث .

١١٠ر٠٠٠ مسكن فقط . ولا ريب أن هذه المشكلة قد ازدادت حدة مع اتساع نطاق التصنيع ، وتدفق العمال على المدن (٢٠) .

وأجور عمال المدن منخفضة للغاية أيضاً ، وخاصة إذا قورنت بأجور الأوروبيين ، وحتى المونين . فنجد أن أجر العامل الإفريقي الذى يعمل تحت سطح الأرض هوشلنان وتسعة بنسات (أى حوالى ١٣ر٥ قرشاً) وذلك للوردية الواحدة ، وهذا العامل يصل متوسط أجره السنوى إلى ٤٤ جنيتها ، مقابل ٥٥٦ جنيتها للأوروبى (٢١) .

وقد سبق أن ذكرنا أن عمال المدن يقيمون فى أحياء مزدحمة وقذرة ، كما أن بعضاً منهم يقيم فى مساكن يتسع الواحد منها لعدد يتراوح بين ١٠٠٠ و١٥٠٠٠ إفريقي . اتضح لنا من العرض السابق أن الحالة الاقتصادية والاجتماعية للسكان الإفريقيين فى اتحاد جنوب إفريقية ، سواء كان فى داخل المازل أو خارجها ، غير لائقة بالمرّة ، وفى نفس الوقت نجد أن مستوى المعيشة عامة للأوروبيين مرتفع ، كما أن الإنتاج الاقتصادى فى اتحاد جنوب إفريقية جيد ، وخاصة بالمقارنة بآية دولة إفريقية جنوب خط الاستواء ، بل أن مستوى معيشة الأوروبيين فى اتحاد جنوب إفريقية يقارب مستوى معيشة الأوروبيين فى أوروبا نفسها . وتأييداً لهذه الحقيقة نجد أن الأمم المتحدة تضع دولة اتحاد جنوب إفريقية ضمن الدول المتقدمة «developed» بالرغم من أن باقى الدول الإفريقية تعتبرها الأمم المتحدة جميعها من الدول النامية «developing» .

كذلك نجد أن اتحاد جنوب إفريقية به عدد كبير من المدن الكبيرة المتقدمة . فقد بلغ عدد المدن التى يزيد عدد سكانها عن ١٠٠ر٠٠٠ نسمة بحسب تعداد سنة ١٩٧٠ ستة عشرة مدينة ، منها أربع مدن يزيد عدد سكانها عن نصف مليون نسمة (٢٢) .
(الشكل رقم ١) .

(٢٠) المرجع السابق ، راشد البراوى ، ص ٩٣ -- ٩٤ .

(٢١) المرجع السابق ، ص ٩٤ .

Demographic Year book 1973' United Nations, 1974.

(٢٢)

ونجد أن معظم المدن والموانئ في اتحاد جنوب إفريقية تشبه في طرازها المدن الأوروبية، فيما عدا مدينة جوهانسبرج (١٩٤٣-١٩٤٣ نعمة)، وهي أكبر مدن اتحاد جنوب إفريقية من حيث عدد السكان، فهي أكثر شبيهاً بالمدن الأمريكية، بسبب كثرة عدد ناطحات السحاب بها. وفيما يلي سنعرض لأهم الموارد الاقتصادية في اتحاد جنوب إفريقية.

أهم الموارد الاقتصادية في اتحاد جنوب إفريقية :

يعتبر اتحاد جنوب إفريقية من الدول الغنية بمواردها الاقتصادية سواء كان من حيث الموارد النباتية والحيوانية، أو الموارد المعدنية، أو الصناعات التحويلية. كما أن كثيراً من المنتجات النباتية والحيوانية والمعدنية تظهر في قائمة صادرات هذه الدولة. وسندرس كل من هذه الموارد باختصار.

أولاً : الموارد النباتية والحيوانية

الجدول رقم (٢)

أهم المنتجات النباتية والحيوانية في اتحاد جنوب إفريقية ١٩٧٢

المنتجات الزراعية والحيوانية	إنتاج العالم بالآلاف الأطنان المترية	إنتاج اتحاد جنوب إفريقية بالآلاف الأطنان المترية	جنوب إفريقية الى العالم %
القمح	٣٤٧٦٠٣	١٧٧٣٠	٠.٥
الذرة	٣٠١٣٩٢	٩٦٣٠	٣.٢
قصب السكر	٥٨٠٨٩٤	١٦٤٠٠	٢.٨
السكر الخام	١٩٥٠٥	٢٥٥	١.٣
الكمثرى	٧١٤٥	١١٠	١.٥
الخوخ و Nectarines	٥٥٨٣	١٥٨	٢.٨
الشمش	١٠٤٠	٣٢	٣.١
البرتقال	٢٧٥١٢	٥١٤	١.٩
الليمون	٣٥٥٧	١٩	٠.٥
الجريب فورت و Pomelo	٣٢٨٢	١٣٧	٤.٠
الكروم	٥١٤٣٥	١٠٢٠	٢.٠
نبذ الكروم	٢٧٨١٥	٥٢٥	١.٩
العنب المجفف (الزبيب)	٨٠٦	١٢	١.٥
الطباقي	٤٦٥٩	٣٤	٠.٧
الأغنام	١٠٧٥	٣١ مليون رأس	٢.٩
الصوف المدهن Greasy Wool	٢٧٣٧	١١٠	٤.٠
الصوف النظيف Clean Wool	١٥٨٧	٥٤	٣.٤
لحم الضأن	٧٠١٦	٢٠٠	٢.٩

Production Year book for 1972, FAO Rome, Vol. 26, 1973.

المصدر :

يتضح من الجدول رقم (٢) أن إنتاج اتحاد جنوب إفريقيا كبير من بعض الفواكه الزراعية ، وخاصة من الفواكه . فنجد أن إنتاجه من الذرة بلغ ٣٣٪ من جملة إنتاج العالم ، كما بلغت قيمة صادرات اتحاد جنوب إفريقيا من الذرة حوالي ١١١ مليوناً من الدولارات ، وذلك عام ١٩٧٣ (الجدول رقم ٤) . أما قصب السكر فنجد أن إنتاج اتحاد جنوب إفريقيا منه بلغ ٢٨٪ من جملة الإنتاج العالمي سنة ١٩٧٣ ، كما أن قيمة صادراته من بنجر السكر وقصب السكر بلغ حوالي ٦٦ مليوناً من الدولارات سنة ١٩٧٠ (جداول ٢ ، ٤) .

وتنتج جنوب إفريقيا مجموعة كبيرة من الفواكه من أهمها الكنتري والخوخ والشمش (٣١٪ من إنتاج العالم) ، والبرتقال والجريب فروت Grape Fruit (٤٠٪ من إنتاج العالم) ، وكذلك الكروم (٣٠٪ من إنتاج العالم) . كما تدخل جميع هذه الفواكه في قائمة صادرات جنوب إفريقيا كما يتضح من الجدول رقم (٤) . كذلك نجد أن إنتاج الزيت بلغ ١٥٪ من جملة إنتاج العالم ، والنبذ المصنوع من الكروم ١٩٪ من جملة إنتاج العالم (الجدول رقم ٢) . كذلك تنتج جنوب إفريقيا كمية لا بأس بها من الطباق .

أما فيما يختص بالإنتاج الحيواني ، فنجد أن جنوب إفريقيا غنية أيضاً بهذا الإنتاج ، وخاصة من الأغنام ؛ فقد بلغ عدد الأغنام بها سنة ١٩٧١ حوالي ٣١ مليون رأس ، أو ٢٩٪ من جملة الأغنام في العالم ، كما أنتجت جنوب إفريقيا ٤٪ من إنتاج العالم من الصوف المدمن (Greasy) و ٣٤٪ من الصوف النظيف Clean وذلك عام ١٩٧١ . كذلك أنتجت جنوب إفريقيا ٢٩٪ من إنتاج العالم من لحوم الضأن (الجدول رقم ٢) .

ويعتبر الصوف من أهم صادرات المنتجات الحيوانية في اتحاد جنوب إفريقيا . فقد بلغت جملة قيمة صادراتها من كل أنواع الأصواف وشعر الحيوان ٢٢٢ مليون دولار سنة

١٩٧٠ (الجدول رقم ٤) ؛ كما أنه في سنة ١٩٦٧ كانت صادراتها من الصوف الخام تمثل ٧٩٪ من جملة الصادرات العالمية (٢٣).

وتنتشر الأغنام في جميع أنحاء البلاد فيما عدا الأقسام الشمالية في الترنسفال ، ولكن أغنام وماعز الصوف تظهر بوضوح في إقليم الكارود وفي شرق الكاب ، نظراً لأن المناطق شبة الجافة أصحح لتربية حيوان الصوف من المناطق الممطرة . وأهم أنواع الأغنام هي المارينو التي استوردت في أوائل القرن التاسع عشر ، وبفضلها أصبحت جنوب إفريقيا من الدول الرئيسية في إنتاج الصوف (٢٤) .

كذلك هناك مراعى للابقار في أنحاء مختلفة من اتحاد جنوب إفريقيا ، وتربى بعض من هذه الأبقار لألبانها ، كما يربى البعض الآخر للحومها . وقد اهتمت جنوب إفريقيا اهتماماً كبيراً بحيوانات اللحوم في السنوات الأخيرة ، سواء كان ذلك بالنسبة للابقار أو الضأن أو الخنزير . ونتيجة لذلك الاهتمام فقد بلغ جملة إنتاجها من اللحوم المحلية سنة ١٩٧١ ٦١٧٠٠٠ طن متري أو ما يمثل ٠٨٪ من جملة الإنتاج العالمي . وكان إنتاجها من لحم الضأن يمثل ٢٩٪ من الإنتاج العالمي في نفس العام .

وجدير بالذكر أن أكبر مركز لحيوان اللحم في الوقت الحاضر يوجد في مناطق الفييلد العالمية في الأورنج (٢٥) .

Commodity Survey for 1968, U.N., TD/B/C.1/50/Rev. 1, New York, (٢٣) 1968.

(٢٤) المرجع السابق ، د. محمد رياض و د. كوثر عبد الرسول ، ص ٥٢٦

(٢٥) المرجع السابق ، ص ٥٢٨

الجدول رقم (٢)

انتاج أهم المعادن في اتحاد جنوب افريقية ١٩٧٣

المعدن	الوحدة	الانتاج	% جنوب افريقية الى الانتاج العالمى
— الذهب	طن	٨٨٦	٧٨١
— الكروم ، مركز	١٠٠٠ طن	٧٢٤	٢٢٠
— الماس	١٠٠٠ قيراط	٧٥٦٥	١٧٠
— المنجنيز ، مركز	١٠٠٠ طن	١٣٧٥	١٤٩
— أوكسيد اليورانيوم	طن	٢٦٩٥	١٢٨
— الاسبستوس	١٠٠٠ طن	٣٢٤	٦٧
— الفحم	مليون طن	٦٢٤	٢٨
— النحاس ، مركز	١٠٠٠ طن	١٥٣	٢٢
— الفوسفات	١٠٠٠ طن	٢٠٦٣	٢١
— الحديد ، مركز	١٠٠٠ طن	٦٩١٠	١٤

المصادر :

1. Statistical and Economic Information Bulletin for Africa, E/CN/14/SE1B/8 Litho in U.N., Addis Abbaba, Aug, 1975.
2. Statistical Year book for 1974, U.N., New York, 1974.

يتضح من الجدول رقم (٣) أن اتحاد جنوب إفريقيا ينتج عدداً من المعادن بكميات كبيرة، بجانب أن بعضاً من هذه المعادن هي من المعادن الثمينة مثل الذهب والماس، وأهم المعادن الاستراتيجية مثل اليورانيوم. وتنتج جنوب إفريقيا بجانب هذه المعادن كميات من معادن أخرى أقل أهمية ، منها البلاطين والنفضة والأنتيمون والتينكل والزنك والرصاص والكروميت .

واضح من الجدول رقم (٣) أن الذهب هو أهم المعادن التي تنتجها جنوب إفريقية .
فقد بلغت قيمة إنتاج الذهب سنة ١٩٧٣ ١٧٦٩ مليون راند^(٢٦) ، بينما بلغت جملة قيمة
الصادرات في نفس السنة ٢٤١٩ مليون راند . وكان إنتاج الذهب سنة ١٩٧٣ يمثل
٧٨٪ من جملة إنتاج العالم ، أى أنه يمكن القول أن اتحاد جنوب إفريقية يكاد يحتكر
إنتاج العالم من الذهب .

ونجد أن مساهمة اتحاد جنوب إفريقية في الإنتاج العالمى للذهب كان مرتفعاً للغاية
في الخمسة عشرة سنة الماضية ، فقد أنتجت ٧١٪ من إنتاج العالم سنة ١٩٦٣ و ٧٥٪
سنة ١٩٦٦ و ٧٨٪ و ٧٨٪ و ٧٦٪ بالنسبة للسنوات ١٩٧٠ و ١٩٧١ و ١٩٧٢ على التوالي .

والذهب أقدم المعادن التي عرفت في جنوب إفريقية . وقد تكونت أول شركة إنجليزية
لتمدينه وبدأ التمدين سنة ١٨٨٦^(٢٧) . وقد سبق الإشارة إلى أن العثور على الذهب في
جنوب إفريقية كان الحافز الأساسى لهجرة أعداد من الأوروبيين ، وخاصة من الإنجليز ،
إلى جنوب إفريقية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر^(٢٨) . وكانت أول مناجم للذهب
موجودة في ولاية ترنسفال بالقرب من جوهانسبرج . ويوجد الذهب في عروق رقيقة
في طبقات من المجمعات . وقد أغلقت حالياً معظم مناجم الذهب القريبة من جوهانسبرج .
أما أهم مناجم الذهب حالياً فتوجد في جنوب غرب ولاية ترنسفال وفي ولاية أورانج .

ويصدر اتحاد جنوب إفريقية معظم إنتاج الذهب به ، ولكن تصدير الذهب لا يظهر
في الإحصاءات الدولية الخاصة بصادرات السلع المتنوعة Commodity Trade Statistics .

أما الماس فيبدو أيضاً ذو أهمية كبيرة في اتحاد جنوب إفريقية ، سواء كان من حيث
كمية الإنتاج وقيمه، أو مساهمته في الصادرات . وقد بلغ إنتاج جنوب إفريقية من الماس

(٢٦) الراند Rand هي العملة المستخدمة في اتحاد جنوب افريقية .

(٢٧) المرجع الأسبق ، د. محمد رياض و د. كوثر عبد الرسول ، ص ٥٣٣ .

(٢٨) ص ٥٠١ من هذا البحث .

سنة ١٩٧٣ ٧٥٦٥٠٠٠ قيراطاً ، وهو ما يمثل ١٧.٠٪ من جملة إنتاج العالم . كما أن قيمة الصادرات من الماس غير المصنوع بلغت ٢٢٩ مليوناً من الدولارات أو ١٠.٦٪ من جملة صادرات سنة ١٩٧١ ؛ كما بلغت قيمة الصادرات من الماس المصنوع ٣٦ مليوناً من الدولارات أو ١.٧٪ من جملة الصادرات في نفس السنة (الجداول ٣ و ٤) .

وكان أول اكتشاف للماس في منطقة كبرلي في ولاية الكاب ، وتلا ذلك اكتشافه في عدة مناطق في ولايتي الترنسفال والأورانج . ويوجد الماس في وسط العروق البركانية القديمة ، وبالتالي فإن ظهور الماس على سطح الأرض أمر نادر ، ويعرف هذا النوع من الماس باسم كبرليت . وبجانب هذا النوع من الماس ، هناك الماس الموجود في التكوينات الفيضية التي عرفت في وادي نهر فال^(٢٩) ، وقد اكتشفت عدة مناطق يوجد بها هذا النوع من الماس في ولاية أورانج .

أما أو أكسيد اليورانيوم فقد بلغ إنتاج اتحاد جنوب إفريقية منه سنة ١٩٧٣ ٢٦٩٥ طناً أو ١٣.٨٪ من إنتاج العالم (الجدول رقم ٣) ، كما كان إنتاجه من هذا المعدن الهام ٣٦٠٣ طناً سنة ١٩٦٩ و ٣٦٢٩ طناً سنة ١٩٧٢^(٣٠) . ومعروف أن اليورانيوم من المعادن الإستراتيجية ، والتي تهتم بها بصفة خاصة الدول الكبرى .

أما المعادن الأخرى فنجد أن أهمها من حيث نسبة إنتاج جنوب إفريقية إلى الإنتاج العالمي هو الكروم ، (٢٢.٠٪) ، يليه المنجنيز المركز (١٤.٩٪) ، ثم الأسبتوس (٦.٧٪) ، أي أن إنتاج جنوب إفريقية من هذه المعادن الثلاث يمثل نسبة كبيرة من إنتاج العالم تتراوح بين ٢٢٪ و ٧٪ . أما الفحم والنحاس واليورانيوم والحديد ، فهي أيضاً من المعادن الهامة ، إذ يتراوح إنتاج جنوب إفريقية منها ما بين ٢.٨٪ من إنتاج العالم في حالة الفحم و ١.٤٪ من إنتاج العالم في حالة الحديد . كما أن جميع هذه المعادن

(٢٩) المرجع السابق ، ص ٥٣٦ .

(٣٠) المرجع السابق

تظهر في قائمة صادرات اتحاد جنوب إفريقية (الجدول رقم ٤) . وكانت أهم هذه الصادرات من حيث القيمة صادرات الحديد الزهر التي مثلت ٣٣٪ من جملة قيمة الصادرات لسنة ١٩٧٣ ، والأسبستوس الخام والشمنول تشميلا بسيطاً ، إذ مثلت صادراته ٢١٪ من جملة قيمة الصادرات ، كما بلغت قيمة صادرات خام المنجنيز المركز ١٨٪ من جملة قيمة الصادرات سنة ١٩٧١ .

أما فيما يختص بالصناعات التحويلية ، فنجد أن اتحاد جنوب إفريقية متقدم أيضاً في هذا النشاط الاقتصادي ، وخاصة أن المواد الخام الزراعية - نباتية وحيوانية - وكذلك المواد الخام المعدنية ، متوفرة في الاتحاد .

ومن أهم الصناعات في جنوب إفريقية الصناعات الغذائية ، وخاصة حفظ الفواكه وصناعة السكر ، وتكفي جنوب إفريقية نفسها من هذه المنتجات ، بل يكون لديها فائض جيد للتصدير . فقد بلغت قيمة الصادرات من الفواكه المحفوظة والمجهزة ١١٦ مليوناً من الدولارات سنة ١٩٧٣ أو ٣٣٪ من جملة قيمة الصادرات في ذلك العام . كما بلغت جملة قيمة الصادرات من السكر والعسل ١٦١ مليوناً من الدولارات تمثل ٤٦٪ من جملة قيمة الصادرات (الجدول رقم ٤) . كذلك تشتهر جنوب إفريقية بمنتجات الألبان ومنتجات اللحوم ، وهي تصدر أيضاً بعضاً من هذه المنتجات .

كذلك تعتبر صناعة الحديد والصلب من الصناعات الهامة في جنوب إفريقية ، وخاصة أن الحديد الخام وخم الكوك متوافران بها . وقد سبق الإشارة إلى أن الاتحاد قد صدر ما قيمته حوالي ١١٤ مليون دولار من الحديد الزهر سنة ١٩٧٣ ، وكان هذا الرقم يمثل ٣٣٪ من جملة صادرات ذلك العام (الجدول رقم ٤) . كما بلغت قيمة الصادرات من الحديد والصلب عام ١٩٦٩ حوالي ١٣٥ مليون دولار أو ٦٣٪ من جملة صادرات سنة ١٩٦٩ .

كذلك تنتج جنوب إفريقية الآلات ومعدات النقل ، وقد صدرت من هذه المنتجات ما قيمته ١٣٩ مليون دولار سنة ١٩٦٩ ، أي ٦٥٪ من جملة قيمة صادرات ذلك العام .

وبجانب هذه الصناعات توجد في جنوب إفريقيا صناعة النسيج والصناعات الكيماوية والصناعات الكهربائية وصناعة الآلات الدقيقة ، وخاصة تصنيع الذهب والماس ، وغيرها من الصناعات .

ثالثاً : صادرات اتحاد جنوب افريقية :

يوضح الجدول رقم (٤) أهم صادرات اتحاد جنوب إفريقيا من حيث القيمة سنة ١٩٧٣ وسنوات أخرى. وقد سبق الإشارة في تحليلنا السابق للوارد النباتية والحيوانية والمدنية إلى بمض من هذه الصادرات . وفي الواقع نجد أن المنتجات الزراعية - النباتية والحيوانية - الخام ، وكذلك المعادن الخام ، أو المركزة ، تحتل المركز الأول في قائمة صادرات جنوب إفريقيا . كما نجد أن المنتجات الصناعية البسيطة الممتدة على خامات نباتية وحيوانية لها أيضاً أهمية كبيرة في قيمة الصادرات . ومن أهم صادرات المنتجات النباتية ، وذلك من حيث قيمة الصادر ، الفواكه والخضراوات (٧٥ ٪ من جملة قيمة الصادرات سنة ١٩٧٣) ، والذرة (٣٢ ٪ من قيمة الصادرات) . أما المنتجات النباتية المصنعة فأهمها السكر والعل (٤٦ ٪ من جملة الصادرات) ، والفواكه المحفوظة والمجهزة (٣٣ ٪ من جملة الصادرات) .

وبالنسبة للمنتجات الحيوانية نجد أن الصوف وشعر الحيوان - كان يمثل ٧٤ ٪ من جملة قيمة الصادرات ، بينما مثلت الصادرات الأخرى من الصوف بأنواعها (جدول رقم ٤) ١٠٤ ٪ من جملة صادرات سنة ١٩٧٠

أما فيما يخص بالمعادن والأحجار الكريمة، فنجد أن الذهب يأتي في قائمة الصادرات، ولكننا أشرنا من قبل إلى أن إحصاءات الصادر منه ، سواء في شكله الخام ، أو في شكل عملات ذهبية ، أو مصنوعات أخرى غير متوفرة .

الجدول رقم (٤)
أهم صادرات اتحاد جنوب افريقية ونسبتها الى جلة الصادرات

السلعة	السنة	قيمة الصادرات بالادولارات	الى جلة الصادرات في نفس السنة
١ - القمح (غير مطحون)	١٩٧٣	٤٢٠١٥٥	١٢٢
٢ - الليرة (غير مطحون)	١٩٧٣	١١٠٠٦٦١	٣٢٢
٣ - الفواكه والمضروبات	١٩٧٣	٢٦٢٧٠٤	٧٥٥
٤ - الرايح	١٩٧٠	٣٣٩٠٥	١٢٦
٥ - الكروم الطازجة	١٩٧٣	١٢٨٠٦	٠٤
٦ - الفواكه المحفوظة والجهرة	١٩٧٣	١١٥٦٥٣	٣٢٣
٧ - السكر والمسمل	١٩٧٣	١٦٠٦٢٣	٤٢٦
٨ - قصب السكر وينجز السكر	١٩٧٠	٦٦٠٢٠	٣١١
٩ - الصوف وشعر الحيوان	١٩٧٣	٢٥٨٨١١	٧٤٤
١٠ - فروة الفئم المدهنة (مفسولة)	١٩٧٠	٧٩٩٩٣	٣٧٧
١١ - صوف غير ملهين	١٩٧٠	١٠٠٠٠١	٥٥
١٢ - شعر رفيع ، غير مشط	١٩٧٠	٧٥٦٥	٠٤

أولا : المنتجات الزراعية والحيوانية :

تابع جدول رقم (٤)
اهم صادرات اتحاد جنوب افريقية ونسبتها الى جلة الصادرات

السلعة	السننة	قيمة الصادرات بالاف الدولارات	الى جلة الصادرات في نفس السننة
المعادن والأحجار الكريمة :			
١٣- اسستوس خام ومشمول بتسقيلا بسيطاً	١٩٧٣	٧٢ر٢٩٩	٢١
١٤- خام الحديد ، مركز	١٩٧٣	٢٣ر٩٦٢	١٠
١٥- خام النحاس ، مركز	١٩٧٠	٩٨٦٨	٥٥
١٦- الفحم ، الكوك ، قوالب الفحم	١٩٧٣	١٥٥٣٠	٤
١٧- الحديد الزهر	١٩٧٣	١١٤ر٤٣١	٣٣
١٨- خام النجيب ، مركز	١٩٧١	٤٨ر٢٨٠	١٨
١٩- خام الكروم ، مركز	١٩٧١	١٧ر١٢٣	٠٨
٢٠- اللاس غير مصنع	١٩٧١	٢٢ر٩٨٥٢	١٠٦
٢١- اللؤلؤ و الأحجار الكريمة ونصف الكريمة	١٩٧٠	٢٦٨ر٦٢٦	١٢٥
٢٢- اللاس مصنع	١٩٧١	٣٦ر١٧٦	١٧
جلة الصادرات	١٩٧٣	٣ر٤٨٦ر٩٦٢	١٠٠

وبلى الذهب من حيث قيمة الصادرات الماس غير المصنوع، الذى بلغت قيمة صادراته سنة ١٩٧١ إلى ١٠٠٦٪ من جملة قيمة صادرات ذلك العام، والأحجار الكريمة ونصف الكريمة ١٢٥٪ من جملة الصادرات سنة ١٩٧٠. ثم بلى ذلك الأسبستوس الخام والمشغول تشفيلاً بسيطاً، ويليهم خام المنجنيز المركز وخام الحديد وخام الكروم والفحم وخام الكوك وقوالب الفحم وخام النحاس. كذلك تصدر جنوب إفريقيا كمية لا بأس بها من الحديد الزهر بلغت قيمتها ٣٣٪ من جملة قيمة الصادرات لعام سنة ١٩٧٣ (الجدول رقم ٤) -- كذلك تصدر كمية من الماس المصنوع.

أما فيما يختص بالمنتجات المصنوعة، فنجد أن أهم هذه هي منتجات الصناعات الزراعية — نباتية وحيوانية — ومنتجات الحديد والصلب والآلات ومعدات النقل.

يتضح من العرض السابق لأهم الموارد وأهم الصادرات في اتحاد جنوب إفريقيا، أن هذه الدولة تتمتع باقتصاد متنوع ومتقدم. ولكن مما يؤسف له أن هذا الغنى الاقتصادى لا يعود على السكان الأصليين من الإفريقيين بالخير، بل تنعم به القلة المكونة من السكان الأوروبيين، بينما نجد أن السكان الإفريقيين يعيشون في مستوى اقتصادى واجتماعى منخفض للغاية. وتوضح لنا هذه الحقائق بجملة أن الدوافع الاقتصادية هي فعلاً من أهم الأسباب وراء سياسة التفرقة العنصرية في اتحاد جنوب إفريقيا.

مشكلة التفرقة العنصرية
في اتحاد جنوب افريقية والأمم المتحدة

نختتم هذا البحث باستعراض موقف الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة من مشكلة التفرقة العنصرية في اتحاد جنوب إفريقيا . والمعروف أن الأمم المتحدة هي الممثل الشرعي للمجتمع الدولي ، كما أن قراراتها هي التي تعبر عن الرأي العام العالمي .

وفي الواقع نجد أن الأمم المتحدة قد أولت موضوع التفرقة العنصرية في اتحاد جنوب إفريقيا اهتماماً شديداً ، إذ كان هذا الموضوع موضع نقاش في الأمم المتحدة بطريقة أو بأخرى منذ أول اجتماع لهذه الهيئة الدولية سنة ١٩٤٦

كذلك نجد أن الأمم المتحدة قد أصدرت ثلاث كتيبات خاصة بموضوع التفرقة العنصرية في اتحاد جنوب إفريقيا سنة ١٩٦٦^(٣١) ، والذي سمي بموضوع Apartheid ، كذلك أصدرت الأمم المتحدة عدداً من التقارير والتوصيات منذ ١٩٤٦ وحتى عامنا الحالي ١٩٧٦ ، أي على مدى ثلاثين عاماً ، تدين سياسة التفرقة العنصرية ، وتحث جنوب إفريقيا على إنهاء هذه السياسة ، كما تحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على اتخاذ بعض الخطوات العقابية بالنسبة لاتحاد جنوب إفريقيا ، وذلك لاستمرارها في انتهاج هذه السياسة التعسفية. وسنعرض لبعض من هذه القرارات والتوصيات في الصفحات القادمة .

وقد بدأت مناقشة موضوع التفرقة العنصرية في اتحاد جنوب إفريقيا عندما أثار الهند هذا الموضوع في شكل شكوى ضد حكومة اتحاد جنوب إفريقيا ، لأن هذه الأخيرة كانت قد أصدرت قوانين تفرقة عنصرية بالنسبة لسكان جنوب إفريقيا الذين من أصل هندي^(٣٢) .

(٣١) Apartheid in South Africa, United Nations, New York, 1966.

(٣٢) كانت الهند في ذلك الحين (سنة ١٩٤٦) تشمل كل شبه القارة الهندية ، والتي قسمت فيما بعد إلى الهند وباكستان الشرقية والغربية .

وبعد مناقشة هذا الموضوع قدمت الجمعية العمومية عدة توصيات بشأنه في دورة ١٩٤٦
وفي الدورات السنوية التالية للجمعية العمومية للأمم المتحدة .

وفي سنة ١٩٥٢ أثير الموضوع الأعم وهو الصراع المنصرى في اتحاد جنوب إفريقيا
والناشئ عن سياسة الحكومة للفرقة المنصرية Apartheid .

وقد استمرت مناقشة هذين الموضوعين الخاصين بالفرقة المنصرية في اتحاد جنوب
إفريقية كموضوعين منفصلين حتى سنة ١٩٦١ ، وفي سنة ١٩٦٢ ، وبعد موافقة الهند
وبباكستان ، انضم الموضوعان تحت عنوان واحد في جدول أعمال الدورة السابعة عشرة
للجمعية العمومية للأمم المتحدة .

وكان رأى حكومة اتحاد جنوب إفريقيا في ذلك الوقت بخصوص مناقشة هذين
الموضوعين في الأمم المتحدة ، أنهما موضوعان خاصان بتشريهما الداخلي ، وبذلك فإن
الأمم المتحدة في ظل ميثاقها تكون ممنوعة من مناقشتهما .

ومنذ أن ناقشت الأمم المتحدة موضوع الفرقة المنصرية في اتحاد جنوب إفريقيا ،
فقد أصدرت توصياتها المرة تلو الأخرى ، بأن تتعاون جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة
لتوحيد سياستها نحو احترام حقوق الإنسان وحرياته ، كما يوصى بذلك ميثاق الأمم
المتحدة . وكانت هذه التوصيات تؤكد لحكومة جنوب إفريقيا أن استمرار تطبيق سياسة
الفرقة المنصرية يعمل على صعوبة إيجاد الحلول السلمية لمشاكلها الداخلية ، الأمر الذى
يكون خطراً على العلاقات الطيبة بينها وبين باقى المجتمع الدولى . ولكن بالرغم من كل
هذه التوصيات فقد استمرت حكومة اتحاد جنوب إفريقيا في سياستها التعسفية ، بل نجد
أنها شددت القوانين الخاصة بالفرقة المنصرية والاعتقال التعسفى والمحاكمات الفورية
لتنفيذ الأعدام الفورى . وفى ضوء رد الفعل هذا من حكومة اتحاد جنوب إفريقيا ، فقد
عبرت الأمم المتحدة أكثر من مرة عن أسفها لعدم تعاون حكومة اتحاد جنوب إفريقيا
معهما ، واستمرارها في تطبيق سياسة الفرقة المنصرية .

وفي سنة ١٩٦٠ درس مجلس الأمن هذا الموضوع على أثر طلب ٢٩ دولة إفريقية وآسيوية من أعضاء الأمم المتحدة . وكان موضوع اجتماع الأمم المتحدة هو دراسة الموقف المترتب عن القتل ، على نطاق واسع ، للمتظاهرين غير المسلحين الذين يطالبون بإلغاء التفرقة في اتحاد جنوب إفريقية . وقد كانت من أهم توصيات مجلس الأمن أن تتخذ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بعض الخطوات الخاصة بمقاطعة جنوب إفريقية سياسياً واقتصادياً حتى تشعر بضغط الدول عليها ، وكذلك ضمنط الرأي العام العالمي ، لعلها تغير من سياستها العنيفة للتفرقة المنصرية .

كذلك حثت الأمم المتحدة الدول الأعضاء ألا ترسل أية أسلحة إلى اتحاد جنوب إفريقية ، وقد أيدت هذه المقاطعة بعض الدول الكبرى ومنها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ، وهي أيضاً من الدول الهامة في تصدير الأسلحة . ولكن مما يؤسف له أن فرنسا باعت أسلحة لحكومة اتحاد جنوب إفريقية بعد سنة ١٩٦٤ ، بالرغم من أن فرنسا عضو دائم في مجلس الأمن ، كما أن المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا — على الأقل في شكل شركائها الخاصة — قد ساعدت اتحاد جنوب إفريقية على إقامة المصانع الحربية ، ومنها مصانع للطائرات .

وقد استمر موضوع التفرقة المنصرية في اتحاد جنوب إفريقية يدرج في جدول أعمال الجمعية العمومية للأمم المتحدة في سنوات مختلفة ، وتصدر الجمعية توصياتها المتكررة دون جدوى كبيرة ، سوى التعبير المستمر عن سخط المجتمع الدولي على هذه السياسة .

وقد استمر اهتمام الأمم المتحدة بهذا الموضوع خلال الستينات ، كما أنشأت شعبة خاصة لدراسة ومعالجة موضوع التفرقة المنصرية في اتحاد جنوب إفريقية . كذلك تم إنشاء صندوق الأمم المتحدة لجنوب إفريقية ، وهو خاص بتقديم المساعدات لضحايا التفرقة المنصرية في اتحاد جنوب إفريقية . وفي الفقرات التالية سنكتفي بإجراء عرض لأهم

القرارات والتوصيات التي اتخذتها الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة بخصوص هذا الموضوع في السنوات الأخيرة

ففي اجتماع الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة في الدورة الثامنة والعشرين في عام ١٩٧٣، اتخذت ثمانية قرارات عن سياسة التفرقة العنصرية، وقد حازت هذه القرارات على أغلبية مطلقة من أصوات أعضاء هيئة الأمم المتحدة. ونشير فيما يلي إلى أهم هذه القرارات:

فالقرار رقم (٣٠٥٥) للدورة (٢٨) خاص بالمسجونين السياسيين في جنوب إفريقيا. ويدين هذا القرار أسلوب حكومة جنوب إفريقيا في معاملة المسجونين السياسيين المعارضين لسياسة التفرقة العنصرية. كما أن القرار يذكر حكومة جنوب إفريقيا بالقرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن والخاصة بالمسجونين السياسيين والأفراد المحتجزين والمعارضين لسياسة التفرقة العنصرية. ويدعو القرار حكومة جنوب إفريقيا إلى إطلاق سراح المسجونين السياسيين المعارضين لسياسة التفرقة العنصرية فوراً حتى يمكن التوصل إلى تسوية عادلة وسلمية لهذه القضية. كما يناشد القرار الحكومات المعنية والهيئات والأفراد باتخاذ إجراءات فعالة لأدانة سياسة حكومة جنوب إفريقيا بشأن المعتقلين السياسيين المعارضين لسياسة التفرقة العنصرية. وجدير بالذكر أن هذا القرار قد حاز على ١١٢ صوتاً، وكان الصوت الوحيد الذي عارض هذا القرار هو صوت حكومة جنوب إفريقيا، كما امتنعت دولتان عن التصويت وهما باراجواي والبرتغال.

كما نجد أن قرار الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة رقم (١٣٥١ أ) (الدورة الثامنة والعشرين) يعزز بقوة إشراك اتحادات نقابات العمال في الحملة الدولية ضد سياسة التفرقة العنصرية، ويشيد هذا القرار بالقرار الذي اتخذ في المؤتمر الدولي لاتحادات العمال ضد سياسة التفرقة العنصرية. كما يدعو القرار السكرتير العام للأمم المتحدة إلى اتخاذ الخطوات

المناسبة التي تكفل تشجيع هيئات اتحادات العمال على الوقوف بحسم ضد سياسة التفرقة العنصرية .

ويحث قرار الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة رقم (٣١٥١ ب) (الدورة الثامنة والعشرين) اللجنة الخاصة بالتفرقة العنصرية على تكثيف مجهوداتها بشأن كشف الأوجه البغيضة لسياسة التفرقة العنصرية التي تتبعها حكومة جنوب إفريقيا . ويتأشد هذا القرار كافة أجهزة هيئة الأمم المتحدة إلى ملاحظة الصلاحيات الممنوحة إلى اللجنة الخاصة بالتفرقة العنصرية ، ويدعوها إلى التعاون معها منعاً لازدواجية العمل . كما يخول هذا القرار اللجنة الخاصة بالتفرقة العنصرية إرسال بعثات إلى حكومات الدول أعضاء هيئة الأمم المتحدة للتشاور معها بشأن الخطوات التي تتخذ ضد سياسة التفرقة العنصرية . ويخول القرار أيضاً اللجنة المختصة بالتفرقة العنصرية إرسال مندوبين عنها إلى منظمة الوحدة الإفريقية لتنسيق المجهودات ضد سياسة التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا . ويمطى هذا القرار صلاحيات واسعة للجنة الخاصة بالتفرقة العنصرية بشأن إجراء مشاورات مع الخبراء ومع حركات التحرر الإفريقية المعترف بها من منظمة الوحدة الإفريقية ، ومع الحركات المناهضة لسياسة التفرقة العنصرية ، ومع اتحادات العمال والهيئات شبه الحكومية التي تعارض سياسة التفرقة العنصرية ، وذلك بقصد التعرف على الوسائل والطرق التي من شأنها تكثيف الحركة الدولية ضد سياسة التفرقة العنصرية .

ويختص القرار رقم (٣١٥١ ج) للدورة الثامنة والعشرين للجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة بنشر المعلومات عن التفرقة العنصرية . وكانت الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة في دورتها السابقة (رقم ٢٧ لعام ١٩٧٢) قد اتخذت قراراً (رقم ٢٩٢٣ د) بشأن مجهودات شعبة التفرقة العنصرية التابعة لهيئة الأمم المتحدة والتي أنشئت لمعالجة الموضوع ، وأيضاً مكتب المعلومات العامة التابع لسكرتارية الأمم المتحدة ، بخصوص نشر المعلومات عن سياسات التفرقة العنصرية . وقد جاء القرار رقم (٣١٥١ ج) للدورة رقم (٢٨) ليحبر عن الاعتقاد الراسخ للجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة بضرورة تعظيم

المجهودات لإعلام الرأى العام العالمى عن الحاجة الماسة إلى استئصال التفرقة العنصرية فى جنوب إفريقيا . ويدعو هذا القرار إلى تعظيم الحملة ضد أخطار ومساوى سياسة التفرقة العنصرية فى جنوب إفريقيا . كما يشيد القرار بمشروعية وعدالة نضال شعب جنوب إفريقيا لاستئصال التفرقة العنصرية من أراضيه ، كما يطلب القرار من السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة باستمرار بذل الجهود لإنتاج أفلام أكثر وإعداد مواد أكثر عن سياسة التفرقة العنصرية ، ويدعوه أيضاً إلى توسيع دائرة توزيع هذه المعلومات على أكبر نطاق على ممكن ، مع إدخال لغات جديدة على المطبوعات التى تمسدها سكرتارية هيئة الأمم المتحدة عن التفرقة العنصرية .

وبناشد قرار الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة رقم (٣١٥١ ف) (للدورة ٢٨) الدول أعضاء هيئة الأمم المتحدة التبرع بسخاء لصندوق هيئة الأمم المتحدة لجنوب إفريقيا ، حتى يمكن تقديم المساعدات الإنسانية للمناضلين فى جنوب إفريقيا ، والذين يعانون من اضطهاد حكومة جنوب إفريقيا لما تفرضه عليهم من قوانين التمييز العنصرى .

ثم يناد إدراج موضوع التفرقة العنصرية فى جنوب إفريقيا فى الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة . وحرمة أخرى ، تصدر الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة قراراتها التى تدين سياسة التفرقة العنصرية عامة وفى جنوب إفريقيا على وجه الخصوص . وتموز هذه القرارات وعددها خمس ، على ما يكاد يماثل إجماع أعضاء هيئة الأمم المتحدة .

فالقرار رقم (٣٣٢٤ أ) (للدورة التاسعة والعشرين) خاص بصندوق هيئة الأمم المتحدة لجنوب إفريقيا . ويشير هذا القرار فى بدايته إلى الاستياء الشديد الذى يسود أعضاء هيئة الأمم المتحدة لاستمرار وتزايد أعمال القسر والعنف التى تتبعها حكومة جنوب إفريقيا من جراء سياسة التمييز العنصرى التى تفرضها الحكومة هناك ، والتى تفرض أيضاً فى ناميبيا وفى جنوب روديسيا ، والتى أدت إلى تشريد عائلات كثيرة وتحملها لمصاعب جمة ،

كما يبدى القرار تقديره للمساعدات الإنسانية التي تقدم لهؤلاء الضحايا الذين نكبوا بسبب تعرضهم لسياسة التمييز المنصري ، ثم يناشد القرار جميع الدول والمنظمات الإقليمية والأفراد زيادة تبرعاتهم السنوية لصندوق هيئة الأمم المتحدة لجنوب إفريقيا حتى يمكنه الوفاء بالتطلبات المتزايدة . ومن الجدير بالذكر أن هذا القرار قد اتخذ بدون اعتراض من أية دولة .

ويختص القرار رقم (٣٢٤ ب) للدورة التاسعة والعشرين بحظر إرسال الأسلحة إلى حكومة اتحاد جنوب إفريقيا . ويمبر القرار في ديباجته عن القلق الشديد لزيادة تسليح حكومة جنوب إفريقيا . ثم يناشد القرار مجلس الأمن بسرعة إدراج موضوع إمداد حكومة جنوب إفريقيا بالأسلحة ، بقصد إصدار قراره بالخطر العام على إرسال أي شحنات عسكرية من أسلحة ومعدات وقطع غيار ووسائل نقل حربية إلى حكومة جنوب إفريقيا . وقد حاز هذا القرار على موافقة ١٠٩ عضو في هيئة الأمم المتحدة وامتناع تسعة أعضاء عن التصويت . وكانت الدولة الوحيدة التي عارضت هذا القرار هي حكومة الولايات المتحدة الأمريكية .

ويتعلق القرار رقم (٣٣٢٤ ج) للدورة التاسعة والعشرين بإطلاق سراح المسجونين السياسيين . ومرة أخرى تناشد الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة حكومة جنوب إفريقيا بسرعة إطلاق سراح المعتقلين السياسيين المناهضين لسياسة التفرقة المنصرية ، وذلك تمكيناً لحل المشكلة حلاً سلمياً وعادلاً . ويحصل هذا القرار على أصوات ١١٨ عضو من أعضاء هيئة الأمم المتحدة ، ولم يمارسه أي عضو ، وإن كانت قد امتنعت دولتان عن التصويت ، وهما ملاوي والولايات المتحدة الأمريكية .

ويعتبر القرار الخامس رقم (٣٣٢٤ هـ) للدورة التاسعة والعشرين من أقوى وأشد القرارات التي أصدرتها الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة عن سياسة التفرقة المنصرية في جنوب إفريقيا . وهذا القرار خاص بالموقف في جنوب إفريقيا . وإذ يعبر القرار في ديباجته عن الاهتمام الشديد الذي يبديه أعضاء هيئة الأمم المتحدة لتدهور الموقف في جنوب إفريقيا ، مما يشكل تهديداً للسلام والأمن الدولي ، فإنه يبدى ملاحظته من أن

استمرار تعاون بعض الدول وبعض المصالح الاقتصادية مع النظام القائم يعوق الجهود التي تبذل من أجل استئصال داء التفرقة العنصرية . كما يشير القرار إلى اهتمامه على وجه الخصوص بما تقوم به ثلاث دول من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، وهي فرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة ، من استخدام حقها في الفيتو لمرقعة المجلس من اتخاذ إجراءات فعالة ضد نظام التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا . ثم يدين القرار بشدة وهنف إجراءات حكومة جنوب إفريقيا الخاصة بالتمييز العنصري ، ويطلب القرار الحكومات بتوقيع وإقرار الاتفاق الدولي الخاص بقهر ومماقبة جريمة التفرقة العنصرية . ويذهب القرار إلى مطالبة الحكومات أعضاء هيئة الأمم المتحدة بتحريم مكاتب الهجرة التابعة لحكومة جنوب إفريقيا من العمل من أراضيها . بل يذهب القرار إلى مطالبة حكومات الدول أعضاء هيئة الأمم المتحدة بتحريم أى اتصال مع النظام العنصري القائم في جنوب إفريقيا في المجالات الثقافية والرياضية والتعليمية والعلمية ، وأيضاً بتحريم الاتصال مع أى هيئة في جنوب إفريقيا تساند التمييز العنصري . ويطلب القرار أيضاً الحكومات المعنية بإنهاء تبادل الملاحقين العسكريين مع حكومة جنوب إفريقيا ، وبتحريم أى زيارات تقوم بها أى فود عسكرية أو أى ممثلين لوزارة الدفاع في حكومة جنوب إفريقيا .

وهكذا نجد أن المجتمع الدولي المتمثل في الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة يدين بكل قوة سياسة التفرقة العنصرية التي تتبعها حكومة جنوب إفريقيا . وإذا كانت القرارات المتتالية التي أصدرتها الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة لم تفلح - حتى الآن - في نفي حكومة جنوب إفريقيا عن متابعة سياسة التمييز العنصري البغيض ، إلا أن هذه القرارات قد عملت - بلا شك - على إثارة الوعي العالمي ضد مساوى سياسات التمييز العنصري . ويبدو هذا واضحاً فيما تجلّى من تصدى الرأي العام في إنجلترا ضد سياسة حكومة المحافظين عندما أعلنت عن عزمها على عقد صفقة أسلحة لحكومة جنوب إفريقيا . وقد أثمرت هذه الحركة ثمارها ، فتصدى حزب العمال البريطاني لهذه السياسة ، وعندما تولى الحكم في إنجلترا في أوائل السبعينيات سارع بإلغاء صفقة توريد الأسلحة الإنجليزية إلى حكومة جنوب إفريقيا . كذلك نجد أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي طالما وقفت

موقفاً متردداً تجاه حكومة جنوب إفريقية ، هذا الوضع الذي انعكس على تصويتها في قرارات الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة ، كما أشرنا سابقاً، نجدتها تندد بسياسة التفرقة العنصرية البغيضة التي تتبعها حكومة جنوب إفريقية ، بل تعلق على لسان وزير خارجيتها — هنري كيسنجر — في مؤتمره الصحفي الذي عقد في نيروبي عاصمة كينيا في شهر مايو ١٩٧٦ ، عن أنها ستتخذ موقفاً أكثر شدة وحزمًا مع حكومة جنوب إفريقية ، إذا لم تقلع عن سياسة التمييز العنصري ضد الوطنيين الإفريقيين .

ولا شك أن تحرير الأراضي الإفريقية من السيطرة الاستعمارية ، وظهور الحكم الوطني في أراضي المستعمرات السابقة مثل موزمبيق وأنجولا أخيراً، سيؤدي إلى عزل الحكم العنصري البغيض في جنوب إفريقية عن باقي أراضي القارة الإفريقية . كما أن تثبيت دعائم الإدارة الإفريقية وظهور الجيوش الإفريقية في الأراضي المحيطة بجنوب إفريقية — وهي الأراضي التي كانت تحت وطأة المستعمرين البرتغاليين حتى وقت قريب — من شأن هذا أن يعطي قوة عسكرية لحركة النضال الإفريقي في جنوب إفريقية ، الأمر الذي قد يزعزع من أمن النظام العنصري في جنوب إفريقية ويهدد بأهلياره ، إذا لم يتوصل إلى حل سلمي وعادل مع الغالبية الإفريقية .